الأسلوب لم يكن النهج الوحيد الذي اتبعته السلطات الاسرائيلية، فقد اتبعت إلى جانبه أسلوب الترغيب في محاولة منها لإستمالة أهالي المناطق المحتلة.

وبالاضافة إلى ذلك، هذا وكانت السلطات الاسرائيلية، قد أصدرت في العام ١٩٦٨، القانون رقم ٢٨٤، الذي يحظر التأييد العلني للمنظمات الفدائية، وإجراء لقاءات مع رؤساء المنظمات وقادتها. ونص هذا القانون على اعتبار: (١) أن المنظمة المعادية، هو أي شخص أو مجموعة أشخاص يهدفون إلى التعدي على سلامة الجمهور أو على القوانين الاسرائيلية. (٢) منع التدريب على الأسلحة في الخارج للقيام بعمليات مسلحة في المناطق. (٣) منع الاتصال بالمنظمات المعادية. (٤) واجب الاخبار عن التدريب والاتصال. (٥) منع استعمال السلاح بحجة الضرورة أو الاجبار. (٦) العقوبات: وهي أن أي شخص يخالف أيا من هذه الأوامر، يعرض نفسه لعقوبة السجن عشر سنوات، أو دفع غرامة قيمتها خمسة آلاف ليرة اسرائيلية، أو لكليهما معاً. (٧) سريانه: يسمى هذا الأمر، بالأمر المتعلق بمنع التدريب واجراء الاتصالات مع المنظمات المعادية خارج المنطقة (الضفة الغربية)، رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٦٨، في السادس والعشرين من أيلول (سبتمبر) عام ١٩٦٨ (**الرأي**، ١٩٨١/٩/٢٥).

وجاء بن ــ اليعيزر ليعيد الحياة إلى هذا القانون، في وقت تزايد فيه نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية؛ فعمل على الحد من النشاط الفدائي، خصوصاً بعد عملية بيت هداسا في الخليل، ولجأ إلى استخدام كافة الأساليب وعلى مراحل عديدة. وبدأ في المرحلة الأولى بتقييد تحركات رؤساء البلديات، ثم فرض قيوداً على التصريحات والاجتماعات التي كان يعقدها رؤساء البلديات، واشترط الحصول، مسبقاً، على مصادقة رسمية من السلطات قبل عقد أي اجتماع. وذلك إضافة إلى وضع بعض القوانين التي تتيح التدخل في الحياة الأكاديمية وفي أنشطة النقابات المهنية، وتسمح بمصادرة الأراضي بشكل غير قانوني (ر.إ.إ.، العدد ٢٤.٢، ٢٦و١٩٨١/٨/٢٧، ص ١٩).

وقد ترافقت مع تطبيق هذه السياسة، محاولة ابراز عناصر «معتدلة» في المناطق المحتلة، كبديلة للزعامة الحالية. وصرح بن ــ اليعيزر خلال مقابلة معه، بأن ايمانه كبير في تقليص نفوذ الزعامة الحالية المؤيدة لمنظمة التحرير. وأضاف أن الحكم العسكري عمل على ايجاد تنمية بنية تحتية لزعامة معتدلة، أو زعامة يمكن الحوار معها وتكون قادرة على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، كذلك تكون مختلفة في أسلوب تفكيرها، عن المنهج التاريخي لمنظمة التحرير الفلسطينية، «وفي الوقت نفسه نقوم بمد أيدينا ونساعد هذه الأطراف المعتدلة، حتى يرتفع شأنها لكي تصل إلى احتلال الصف الأول» (**المصدر نفسه**، ص ٢٠).

وتعتبر الأوساط الاسرائيلية الحاكمة أن اعتماد هذه السياسة قد حقق الكثير مما كان مرجواً منه. وقد عبر عن ذلك بن ــ أليعيزر، في لقاء معه بمناسبة نشر التقرير السنوي الرابع عشر للحكم العسكري في المناطق المحتلة، بقوله: «أن الحكم العسكري قد وصل إلى الذروة في مجالين: الأول، الحد من النشاط الفدائي الذي بلغ ذروته، بعملية بيت هداسا؛ والثاني، الحد من النشاط السياسي العنيف، والذي هو في حقيقة الأمر نشاط تخريبي، استدرج الجماهير إلى نشاط أكثر عنفاً»، (**المصدر نفسه** ص ١٧).

وعلى صعيد التطبيق العملي، بالنسبة لمنع اتصال شخصيات من الضفة مع ممثلي منظمة التحرير، فقد وجهت السلطات الاسرائيلية التحذير إلى جميع الشخصيات التي تتوجه إلى الاردن، سواء في مهام شخصية أو عامة، ومنعتهم من إجراء أية اتصالات مع ممثلي منظمة التحرير، أو إطلاق أي تصريح مؤيد للمنظمة، والاّ ستضطر السلطات لاستعمال الشدة (**عل همشمار** ١٩٨١/٧/١٥).

ثم قامت السلطات العسكرية في رام الله، في ١٩٨١/٨/٣، وبمقتضى السياسة الجديدة التي طبقها مؤخراً مكتب منسق الأعمال في المناطق المحتلة، باستدعاء رئيس بلدية رام الله، كريم خلف، بهدف التحقيق معه بخصوص التصريح الذي أدلى به، لصحيفة «الفجر» المقدسية، وأظهر فيه، حسب جهات أمنية اسرائيلية، تضامناً مع منظمة التحرير الفلسطينية، واستخدامه لصيغة